أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة (2003-2010)

م. د. حمدية شاكر مسلم
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

الملخص

لقد ادت الصناعة النفطية دوراً رئيساً في تحديد مسار وطبيعة التنمية سواءً في الأقطار العربية المنتجة او المستوردة للنفط. وادت مدفوعاته دورا اساسا في صياغة برامج وخطط التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، فضلاً عن التوقعات المستقبلية لاستهلاكه.

والعراق باعتباره بلدا منتجا للنفط وأقتصاده ريعي، يعتمد على النفط في بناء قاعدته الاقتصادية اجمالاً بما فيها بناه التحتية، وله إحتياطيات نفطية مثبتة هي الأكبر، جعلت من ميزانية الحكومية تعتمد وبشكل كبير على العائدات النفطية ، وتكمن اهميته الاستراتيجية في تمويل اغلب اوجه الانفاق، اذ يعد المصدر الاول للموارد المالية من العملات الاجنبية. بذلك فانه يواجه تحديا في تردي الاوضاع الادارية والفنية بفعل سنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية للبلد ،والتي ادت الى تدهوره مماجعله يتحمل تحديات جديدة هي حقول نفطية متدهوره تحتاج اموال طائله لتطويرها وزيادة كفاءة انتاجها،الأمر الذي يتطلب التركيز على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال العقود والتراخيص النفطية لتوظيفها داخل الحدود الوطنية، ولكن العقود الشائعة الآن في الاستثمار النفطي هي عقود الامتياز التي تضمن حقوقاً حصرية في الاستكشاف والانتاج للشركة المتعاقدة،وهو مما لايناسب العراق،وعقود العمليات المشتركة والتي تضمن مشاركة الدولة مع الشركة المتعاقدة فيما يتعلق بالاستكشاف والانتاج ايضا، وأخيراً عقود الخدمة التي تمتلك الدولة بموجبها أيضا جميع حقوق الاستكشاف والانتاج، ولو ان معظم عقود الخدمة مرتبطة حالياً بدور ثانوي في خدمات الآبار وليس لأغراض الاستثمار والتطوير الستراتيجي في ميدان الاستكشاف والاستخراج النفطي الذي يحتاجه العراق حاليا.

الكلمات المفتاحية/ **الاستثمار الاجنبي المباشر- الصناعة النفطية- النفط الخام- عقد المشاركة- عقود الخدمة- عقود التطوير والإنتاج- عقود اتفاقيات مشاركة الإنتاج- الامتيازات النفطية (نظام حق الاستخراج)**

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 18
العدد 69
الصفحات 205- 225

The importance of direct foreign investment on development of Iraqi oil industry for the period (2003-3010)

Abstract

Oil industry played a major role in delineating the course and type o development in both imported and exported Arabic countries alike where its revenues has perform an essential role in forming programs and plans of development on both national and international level in addition to anticipation of future consuming.

Iraq, as an oil producer country with a revenues –based economy depends on oil in building its economy totally including its infrastructure having a the greatest conformed reservoir which make the government budget depends largely on oil revenues where its strategic importance lies in funding all aspects of expenders as it is considered the prime source of foreign currency. The challenges of deterioration in administrative and technical situations Iraq faces due to the years of war and economic sanction imposed which lead to its decline add new challenges represented in corroded oil wells that need huge money of development and increase its productions efficiency which require focusing on encouraging the foreign investments through oil permissions and contracts to be invested internally. But the current contacts in oil investments are the privilege contracts that guarantee exclusive rights for the contracting company in exploring and production which is unsuitable for Iraq, the joint operations contracts which guarantee the participation of the state with the contacted company in exploring and production as well and lastly the services contacts where the state owns all rights of exploring and production though all this type of contracts play a secondary role in serving wells but not for the purposes of investment or strategic development of oil exploring and extracting that Iraq need currently.

Key Word / **direct foreign investment - oil industry - Crude oil - (contract Shaing) - (Service contracts) – Contracts production & development – Production sharing agreement – Concession0**

المقدمة

في ظل النشاط الكبير للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وزيادة حدة التنافس الاقتصادي بين مختلف دول العالم ، ظهرت تغيرات جذرية في المفاهيم والسياسات الاستثمارية ، فبعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل عاملاً من عوامل الشك ومصدراً من مصادر القلق لدى الدول النامية ، تصبح ألان ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذابها . ولعل المسببات التي أحدثت هذا التغير تعود الى سلسلة الإجراءات التي اتخذتها دول العالم المتقدم ذات الفوائض المالية،والتي هدفت الى تضيق مجالات الدعم المباشر والمساعدات التي كانت تقدمها للدول الفقيرة. كما أن تراكم الديون على هذه الدول جعل الحصول على المزيد من المساعدات والقروض أمرا في غاية الصعوبة . كما ساهمت التغيرات في كلفة الاقتراض من المؤسسات الدولية وصعوبة الحصول عليها الى لجوء الدول الى وسائل أخرى للحصول على ما يجسر فجوة راس المال والاستثمار.وفي ظل هذه الأوضاع تحولت السياسات الاقتصادية في الدول النامية من مهمة تمويل العجز المزمن في موازناتها ، الى مهمة توفير الظروف الاستثمارية الملائمة وغيرها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي يتطلب التركيز على تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتوظيفها داخل الحدود الوطنية بعد توفير كافة التسهيلات والحوافز الممكنة لهذه الاستثمارات .

يعد النفط مصدرا لتمويل التنمية الاقتصادية واطلاق نهضة حقيقية خاصة في العراق والذي يمتلك من الموارد والإمكانات المالية والبشرية مايؤهله لتحقيق قفزة تنموية تناغم البلدان نفطية اخرى،وتشكل الثروة النفطية العمود الفقري للاقتصاد العراقي،وتشكل النسبة العليا من صادراته، والعراق صاحب ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهذه الخصائص تشكل عوامل جذب للشركات النفطية في مجال الانفاق على تطوير الصناعة النفطية، ومن الممكن أن تتجه الدولة في ظل دخول القطاع الخاص المستثمر في تطوير الآبار النفطية على أكبر عدد من الشركات العالمية وهو اجراء يهدف إلى تقليص مدة اعادة هيكلة هذه الصناعة خلال مدة زمنية قياسية ،بذلك فانه يواجه تحديا جديدا في ظل الاحداث والتطورات والازمات العالمية الجديدة،والتي لها تاثيرا مباشرا على تجارة النفط في السوق العالمية هذا من جهة ،ومن جهة اخرى تعرض القطاع النفطي الى عدة مراحل انتعاش وركود ،فمرحلة عقد السبعينيات من القرن الماضي،كانت مرحلة تاريخية له، تزامنت مع ارتفاع الاسعار العالمية عام 1973، في حين كانت مرحلة عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى احداث عام 2003 مرحلة كساد وتدهور وتدمير له بفعل سنوات الحرب والعقوبات الاقتصادية والذي انعكس باثاره السلبية على الاقتصاد القومي لضعف الموارد المالية المتاتية من النفط، مما جعله يتحمل تحديات جديدة هي حقول نفطية متدهوره تحتاج اموال طائله لتطويرها وزيادة كفاءة انتاجها، اما المدة 2003-2010 والتي اتسم بها القطاع النفطي بعودة بطيئة الى ماكان عليه، الأمر الذي تطلب التركيز على تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتوظيفها داخل الحدود الوطنية ، كل ذلك ليس لكونه مصدراً بديلاً أو مكملاً العملية التنموية،وإنما لما له من مردودات ايجابية على عملية النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الامكانيات المحدودة لتصدير النفط العراقي،والذي يمتلك كميات كبيرة جدا من النفط ، وهناك حاجة ملحة لتوفير الموارد اللازمة، والتي لاسبيل لها غير تصدير النفط لاعادة البنى التحتية وبناء الاقتصاد العراقي والتنمية المستدامة، لكنه في الوقت نفسه يعاني من نقص كبير جدا في الكوادر الهندسية والفنية والادارية والتكنولوجية، فضلا عن الحاجة الى التكنولوجيا النفطية ذات الخصوصية، والتي معظمها قد تقادم واهمل خلال مدة الحصار الاقتصادي، وضعف الطاقات الانتاجية والتسويقية والخزينية ،مما يلزم انفاق اموال طائلة لاعادة الحياة الى هذا القطاع الحيوي والشريان الرئيس الذي يغذي الاقتصاد والحياة في العراق، في ظل مشاكل مالية يعاني منها العراق والعائد النفطي يخضع لعدم استقرار الاسعار في الاسواق العالمية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها "ان حجم التدمير في القطاع النفطي العراقي، سواء فيما يتعلق بالتكنولوجيا النفطية والكوادر العلمية والفنية والادارية ، فضلا عن الطاقات التسويقية المنخفضة يتطلب استثمار عشرات المليارات من الدولارات من خلال اعادة الحياة الى جميع خطوط ومنافذ التسويق النفطي.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث تعظيم دور القطاع النفطي العراقي باعتباره عصب الحياة ، والمصدر الوحيد في العراق للحصول على العملات الاجنبية،فضلاعن كونه الشريان الحيوي، الذي يستخدم في عملية تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة. واعادة البناء والاعمار ، فضلا عن اهمية هذا القطاع في بناء مستقبل العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى الاتي :

1. الوقوف على طبيعة المعوقات والمحددات والمشاكل التي يعاني منها القطاع النفطي العراقي.
2. معرفة وكشف مكامن الخلل في الصناعة النفطية العراقية ،اسبابها ومعالجاتها.
3. بيان اهمية الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي ،مع عرض وتحليل صيغة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي العراقي للمدة 2003-2010 من خلال جولات العقود والتراخيص.

منهجية البحث

من اجل تحقيق هدف البحث واثبات صحة فرضيته ، استخدم المنهج الوصفي والمنهجان الاستنتاجي والاستقرائي في التحليل باعتماد البيانات الصادرة من جهات رسمية.

المبحث الاول/ أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية

اولا - الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات (ALasrag,2005,p:5)، ونستطيع التوصل إلى مفهوم واسع للاستثمار الأجنبي المباشر يرتكز على عدة عناصر وهي (أبو الفضل،1997، ص142):-

1. وجود عوامل محفزة من جانب المستثمر .
2. وجود عوامل محفزة من الدولة المضيفة مثل النمو السريع في الأسواق وجودة المواد البشرية والبنية الأساسية وحوافز التصدير .
3. وجود مناخ استثماري مشجع فالوضع العام السياسي للدولة وما يتسم به من استقرار، وتنظيماتها الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته وما ينطوي من حقوق، وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكاناته من بنى تحتية وعناصر إنتاج، وما يتميز به البلد من طبيعة جغرافية كل ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى تنمية مناخ الاستثمار.

ثانيا- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر ، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية،وكما ياتي :-

1. الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية :

من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية :

أ- الاستثمار المشترك :

يقوم هذا الاستثمار على مبدأ إنشاء أو إدارة أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية أو الصناعات التحويلية أو الصناعات الاستخراجية أو في المجالات الزراعية المتعددة وذلك بإشراك عدد من الأطراف أحدهم أجنبي والأخر وطني سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أم الحكومي ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية (عبد الحميد، 2006، ص:184). وعملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية(ابو قحف،2003،ص:482). يقوم هذا النوع من الاستثمار لمساعدة كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر ، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالقوانين والإجراءات والفهم لأسواق العمل المحلية ، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم ، كما أنه بالنسبة للطرفين فإن المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب ، مقارنة فيما إذا قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع (مبروك، 2007، ص:38) ويعد هذا الشكل أكثر شيوعاً لأسباب سياسية واجتماعية لأن فيه تنخفض درجة التحكم للطرف الأجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية عبر خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال (كوين، ص:7).

ب - الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

يتضمن هذا النوع من الاستثمار عدم وجود شريك وطني ، وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات ، وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستقدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع (عباس، 2005، ص:82).

وفي المقابل فإن البلدان المضيفة تتردد كثيراً بل ترفض أحياناً مثل هذا النوع من الاستثمار، وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عن سيطرة الشركات متعددة الجنسية على أسواقها،إلا أن الواقع يشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمار في الدول النامية خاصة،بل صار وسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك بعد زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية بل وحتى الدول المتقدمة صناعياً، وبذلك أخذت الدول بالتصريح للمستثمر الاجنبي بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار فيها (أبو قحف، 2005، ص267).

ج ـ الاستثمار في المناطق الحرة

يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي ، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيداً عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة ، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة (عبد الحميد، 2006، ص:185).

ويكون الهدف الأساس لإنشاء هذه المناطق هو أقامة صناعات ذات طابع تصديري ، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة .

2. الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية :

يستطيع المستثمر الأجنبي إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير الملكية وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثماراً مباشراً أو غير مباشراً ، وتتضمن عدة أشكال منها (UNCTAD ,1998 p:351) :

أ- عقود التراخيص (الامتياز)-: وهو اتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته(أبو قحف، 2005، ص274:-275).

ب ـ عمليات تسليم المفتاح- : يمثل أتفاق بين المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني ، بمقتضاه يقوم المستثمر الاجنبي بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين (السيد سعيد، 1986، ص:228-229). ومدة التعاقد في مثل هذه الطريقة تكون عادة بين 1-30 سنة، وهذا الإمتياز ينفع في تنمية البنى التحتية ويرفع الأعباء المالية عن كاهل الحكومة، ويفيد في تطوير المشروعات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين. الأول يسمى الترخيص الاضطراري، حيث يصعب على المستثمر الاجنبي الحصول على التملك الكامل للاستثمار. والنوع الثاني هي الترخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فأن المستثمر الاجنبي يفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر (أبو قحف، 2005، ص:494-495).

ج -عقود الإدارة- : وهي عقود امتياز أو أنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي ، وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعهما مثلاً) وهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسية بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدول المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح وأبرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هلتون في جميع أنحاء العالم (أبو قحف، 2005، ص:315).

د ـ التعاقد من الباطن-: ويمثل عقد بين البلد المضيف وشركات معينة ، يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات إدارية أو إدارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الإدارية ، منحها إدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد، في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة الجنسية (عباس، 2005، ص:104).

المبحث الثاني/ نظام الاستثمار النفطي

شهد الاستثمار في القطاع النفطي زيادة كبيرة خلال عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات مع الزيادة الحاصلة في أسعار النفط ، غير أن معدلات الاستثمار سرعان ما اصابها الركود بسبب تراجع مستويات أسعار النفط الخام وارتفاع مستوى التكاليف، مما افضى الى أنخفاض الطاقة الإنتاجية الفائضة في دول الأوبك لاسيما مع الازمات التي شهدتها دول المنظمة التي ادت الى ضخ طاقات إنتاجية من المنظمة لغرض المحافظة على استقرار السوق النفطية، ادى ذلك الى ازدياد حساسية أسعار النفط للمتغيرات الحاصلة في جانب العرض النفطي (الجميلي، 2009، ص:88).

ومن المعلوم ان العراق يمتلك إمكانات كبيرة جداً من المخزون النفطي، لم يتم تطويره لفائدة الاقتصاد العراقي، وحسب دراسات مؤكدة يستطيع العراق في الظروف المؤاتية إنتاج 6-8 م/ي(*) وقد وصل إلى أعلى معدل للإنتاج قبل حرب الخليج الأولى عام 1991 حيث بلغ إنتاجه نحو 3,7 م/ي (الراوي، 2010، ص:309) فإن كان الهدف الإنتاجي الرجوع إلى تلك الطاقة فقط، فلا توجد أية حاجة للاستثمار الاجنبي، وان شركة النفط الوطنية تستطيع لوحدها مع الاستعانة بعقود الخدمة أن تسترجع تلك الطاقة الإنتاجية على الرغم من الدمار الذي تعرضت له الحقول النفطية ، وذلك لان البنية التحتية تساعد في الوصول إلى الهدف المذكور. بيد انه في حالة اختيار الهدف الإنتاجي وهو الوصول إلى إنتاج 6-8 م/ي، فان شركة النفط الوطنية لاتستطيع لوحدها رفع الطاقة الإنتاجية إلى ذلك الهدف حتى في حالة الاستعانة بعقود الخدمة، وذلك يعود إلى الأسباب التالية:

- ضعف في برامج التأهيل والتطوير النوعي لمختلف الملاكات النفطية العاملة .
- استمرار عمليات تهريب النفط وتخريب المنشات والانابيب والابار التي ادت الى تقويض البنية التحتية للصناعات النفطية وبالتالي تحديد القدرة الانتاجية للبلد.
- عدم صيانة وتاهيل البنية التحتية المتقادمة ،اذ ان العديد من المنشات النفطية غير صالحة للعمل كونها تعود الى حقبة السبعينيات، فضلا عن عدم توفر التكنولوجيا الحديثة مما انعكس سلبا على كمية الانتاج.
- عدم وجود منظومات قياس في كل منافذ الضخ والاستلام ضمن منشات الاستخدام الداخلي ويتم حساب الكميات المجهزة بشكل تقريبي،وهي إلية عمل قديمة(خضير، 2006 ص:5).
- فقدان الشركة جراء الإحداث التي مرت بالعراق الكثير من الدراسات والتقارير والمواد الحقلية.

لهذا فان صاحب القرار أمام خيارين رئيسيين آما الاعتماد على الجهود الوطنية المحدودة في استغلال الثروة النفطية ذو تكنولوجيا لاتواكب مسار العالم الحديث أوالاعتماد على الخبرة الأجنبية من خلال التعاقد مع المستثمرين الأجانب (موسى،2009، ص:90) . فالعراق بشكل خاص الذي يقدر حجم الاستثمار الذي يحتاجه قطاعه النفطي فيه بحوالي20 مليار دولار وهو ما لاتستطيع شركات النفط العراقية الوطنية توفيره مما يدفعها الى القبول بمشاركة شركات النفط العالمية التي تمتلك الموارد المالية والتكنولوجية المتقدمة وهنا يصبح على شركات النفط الوطنية أن تختار الشركات التي تضيف قيمة حقيقية لعملياتها النفطية وبالشكل الذي يحافظ على مصالح دولها في سيادتها على ثرواتها ومواردها الطبيعية وحرية التصرف بايراداتها المتحققة من بيع النفط ويحفظ من جانب اخر للشركات النفطية المستثمرة تحقيق ارباح معقولة،(Samiei ,2009,p:9) عليه فلا بأس من معرفة طبيعة العقود المبرمة في القطاع النفطي، علما بانه وجد في العالم حالياً ما يقارب 149 نظاما ًمالياً للاستثمار في قطاع النفط والغاز، والتي من خلالها يمكن تحديد طبيعة العلاقة مع شركات النفط العالمية وهي تتمحور حول ثلاث صيغ رئيسة هي كالأتي:

(*) مليون برميل يوميا

اولا- الصناعة المؤممة: طبقت هذه الطريقة في العراق منذ تأميم النفط في أوائل السبعينيات، وتنفذ حالياً في الغالبية العظمى من دول منطقة الخليج، وهذه الطريقة تتضمن قيام الدولة باتخاذ جميع القرارات وتنفيذ الإعمال وتستلم جميع العوائد النفطية، وقد يكون هناك دور للشركات الأجنبية، ولكنه لا يتجاوز خدماتها في مختلف الفعاليات في عقد واحد أو عدة عقود اعتيادية تسمى عقود الخدمة الفنية(service contracts Technical) لعمل محدد في مدة محددة لقاء اجر محدد وهناك إشكال مختلفة من عقود الخدمة الفنية، ويمكن التطرق الى ثلاثة إشكال مهمة منها:

1- عقد الخدمة مع المجازفة: تتضمن جميع المشاريع "المجازفة" ولكن في الصناعة النفطية يتم تخصيص مبالغ استثمارية هائلة لمشروعات الاستكشاف وتطوير الحقول النفطية المكتشفة الحديثة أو القديمة، وخطوط الأنابيب، ومصافي النفط وغيرها. ومن المحتمل بعد صرف هذه المبالغ قد لا يتم العثور على النفط، فضلا عن الحجم الكبير لتلك المبالغ المصروفة تحتاج الصناعة النفطية إلى مدة زمنية طويلة لاسترجاع تلك المبالغ والحصول على الإرباح . ولو ان معظم عقود الخدمة مرتبطة حالياً بدور ثانوي في خدمات الآبار وليس لأغراض الاستثمار والتطوير الستراتيجي في ميدان الاستكشاف والاستخراج النفطي الذي يحتاجه العراق حاليا .

وعقود المشاركة في الانتاج (تسمى احيانا عقود المجازفة) التي تمتلك الدولة بموجبها الحقوق الحصرية في الاستكشاف والانتاج، فتقوم الشركة الأجنبية بتقديم رأسمال للاستثمار في عمليات تطوير المشروع وعندما يبدأ الإنتاج تعوض الشركة على رأس المال المقدم مضافاً إليه اجر محدد لكل برميل نفط منتج وبهذا تستطيع الشركة أن تزيد أرباحها بزيادة الإنتاج وبنفس الوقت فان الشركة تتحمل مجازفة لان المشروع قد يفشل، لهذا في حسابات الجدوى الاقتصادية يتم الاعتماد على حساب التدفق النقدي للعمر الحسابي للمشروع وذلك لمعرفة أمكانية المضي بالمشروع من عدمه ، وكمثال على ذلك فان حفر بئراً في بحر الشمال بعمق 21000 قدم قد استغرق حفرها حوالي سنتين وبتكلفة أكثر من 20 مليون دولار في عام 1990 (يونكمان، 1990، ص:36). ،

2 - عقود شراء المباع : وهي عقود مشابهة لعقود الخدمة مع المجازفة ولكنها تكون لفترة اقصر تصل إلى (3-5) سنة بعد (2-3) سنة للتطوير بعد هذه الفترة تستلم شركة النفط الوطنية الحقل وتحتفظ بجميع العوائد. كما أن الأجر المستحق للشركات الأجنبية يدفع بالنفط وليس نقداً ويحتسب على أساس نسبة الاستثمارات التي وضعتها الشركة الأجنبية على أن يضمن نسبة عائد متفق عليه مع شرط الوصول إلى معدلات أنتاج متفق عليها أيضا في العقد (يونكمان، 1990، ص:39).

3- عقود التطوير والإنتاج: ضمن هذه العقود تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في تطوير الحقول النفطية لفترة محدد (10-12) سنة بعدها تسلم إلى شركة النفط، خلال مدة العقد تستمر الشركة الأجنبية في حقها بشراء النفط بسعر السوق أو بتخفيض متفق عليه، تحدد هذه العقود مشاركة الحكومة في رأسمال الشركة كما تحدد حصة الإرباح التي تحصل عليها الشركات من خلال حصة في النفط المنتج.علما بان هذه العقود مشابهة وقريبة جداً إلى عقود المشاركة بالإنتاج وهي تكون في بعض الأحيان فقط تلاعب بالكلمات لتجنب ذكر عقود المشاركة بالإنتاج غير المرغوب بها في الصناعة النفطية المؤممة وخاصة في استغلال الحقول المكتشفة والموثقة والكبيرة كحقل مجنون أو غرب القرنة أو شرق بغداد وغيرها.

ثانيا- الامتيازات: وهي من العقود الشائعة الآن في الاستثمار النفطي هي عقود الامتياز التي تضمن حقوقاً حصرية في الاستكشاف والانتاج للشركة المتعاقدة وهو مما لايناسب العراق، وأحيانا يسمى نظام الضرائب والريع(Tax and royalty system) حيث تعطي الحكومات امتيازاً إلى شركة آو مجموعة شركات قد تكون هذه الشركات خاصة أو حكومية ، ويشمل الامتياز أعطاء رخصة License لاستخراج النفط والذي يكون ملك الشركة عند استخراجه،والشركة تدفع بالمقابل ضرائب وريع متفق عليهما، حالياً لا يعمل بهذه الطريقة إلا على نطاق ضيق.

ثالثا ـ عقود اتفاقيات مشاركة الإنتاج: (تسمى احياناً عقود المجازفة) وفقا لهذه العقود من الناحية النظرية وكما يتضح من اسمها، تضمن مشاركة الدولة مع الشركة المتعاقدة فيما يتعلق بالاستكشاف والانتاج ايضا والتي تعد حلا وسط وكنظام امثل للعلاقات النفطية إذ الدولة تملك السيطرة الكاملة على النفط بينما الشركات الأجنبية تقوم بإنتاج النفط تحت شروط محددة فالشركة الاجنبية تقدم رؤوس الاموال اللازمة للأستثمار (عبد العالي،2007، ص:150)،في بداية لمرحلة الاستكشاف ومن ثم الاستخراج وبناء البنى التحتيه اللازمة او ما يقصد به بمتطلبات مرحلة التطوير وفي حالة الاستكشاف الناجح فإن اول جزء من البترول المستخرج يذهب للشركة الاجنبية بهدف تغطية نفقاتها ورأسمالها المستثمر، أن هذا النوع من العقود يعتمد على قيام الشركات الأجنبية بتوفير الأموال اللازمة للخطوة الأولى في عمليات التحري والاستكشاف وللخطوة الثانية في عمليات الحفر واستكمال البنية الأساسية لحقل نفطي جاهز للإنتاج والتصدير.

المبحث الثالث/ الصناعة النفطية وجولات التراخيص في العراق

اولا: الصناعة النفطية

الصناعة النفطية صناعة استخراجية وتحويلية في أن واحد، وهي نشاطاً أو عمليات يتجسد ويبرز فيها التكامل العمودي (vertical Integration) بصورة خاصة، وهي من القطاعات الاقتصادية المهمة على النطاق العالمي، وربما أهم صناعة على الإطلاق وتأتي أهميتها من مجموع إيراداتها الإجمالية وكونها تتعامل مع مادة إستراتيجية فقط ، بل تأتي أيضا من مجموع تكاليفها ، حيث يتم تخصيص مبالغ استثمارية هائلة لمشروعات الاستكشاف وتطوير الحقول النفطية المكتشفة الحديثة أو القديمة وخطوط الأنابيب ومصافي النفط وتكوين أساطيل لنقل النفط ومنتجاته ومشروعات الصناعة البتروكيماوية. وقد استحوذت هذه المشروعات على الحصة الاكبر في الخطط الاستثمارية لدول العالم، (الدجيلي،1989، ص:115) وذلك لا يعني وكما هو موجود في العراق حيث يفترض في توفر النفط وبنوعيته جيده وانخفاض كلف الاستكشاف، اذ تعد الاقل في العالم دون استثناء، مقارنة بغيره من الدول المنتجة للنفط ، فضلا عن ان جزاً كبيرا منه يمكن استخراجه من أماكن ليست بعميقة جدا ، وتتوزع هذه الاحتياطات الى(12) محافظة عراقية، تقع اكثر من (60%) منها في البصرة وحوالي (12,1%) في كركوك، اما الباقي فيتوزع على اربيل، صلاح الدين، الموصل، الناصرية، العمارة، بغداد، واسط، ديالى، كربلاء، النجف.

تعد الصناعة النفطية الاساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي ، ولكن الدمار الذي اصاب هذا القطاع خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات واحداث بعد عام 2003،ادى الى تعرض هذا القطاع الى عمليات النهب والتخريب والتي استهدفت البنى التحتية للتصدير بشكل رئيس،فضلاً عن النقص في الاستثمارات في المشاريع الجديدة. اما صناعة المشتقات النفطية بالعراق فهي صغيرة جداً ، إذا ما قيست بالحجم الهائل لاحتياطيات النفط الخام المتوفرة، ويعزى سبب عدم تطور صناعة تكرير النفط الخام في بادئ الأمر إلى طبيعة حقوق الامتيازات النفطية التي مُنحت لشركات النفط الأجنبية ، لقد بقيت الصناعة النفطية متخلفة وحرم العراق من هذا التشابك القطاعي الذي تحدثه الصناعة النفطية ، وبقي مقتصراً على مصافي نفطية ذات سعة تكريرية لا تسد حتى الطلب المحلي وكما مبين من جدول (1):

جدول(1) إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية في العراق (2000-2008) [1000 برميل يومياً] .

المصدر: الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك 2008م .

السنة	الإنتاج	الاستهلاك	(الفائض او العجز)*
2000	493.2	452.4	40.8
2001	531.9	490.9	41
2002	518.2	477.3	40.9
2003	463.8	415.9	47.9
2004	491	504	-13
2005	477.4	536.9	-59.5
2006	484.2	563.7	-79.5
2007	40.8	583.5	-542.7
2008	453.2	589.3	-136.1

يتبين من جدول (1) أن المصافي العراقية أصبحت لا تنتج ما يسد الطلب المحلي وخاصة بعد عام 2004م. كما نلاحظ في عام 2008 حيث بلغ الإنتاج (453.2) الف برميل بينما الاستهلاك بلغ في نفس السنة (589.) الف برميل يعني ذلك ان هناك عجز بلغ (-136.1) ، ويمكن ان تغطى بالمنتجات المستوردة لسد هذا العجز اوالنقص الحاصل في أنتاج المشتقات الخفيفة والوسطية، في حين تصدر المنتجات الثقيلة الفائضة عن

الحاجة إلى الخارج ، إذ يقوم العراق بتصدير كميات قليلة من المنتجات النفطية ، تقتصر كلها تقريباً على نفط الوقود (Fuel oil) او ما يسمى بالنفط الابيض الذي يُنتج بكميات كبيرة لا يحتاجها الطلب المحلي، ويحدث ذلك نظراً لقدم المصافي بالعراق وعدم القيام بتحديثها أو القيام ببناء مصافي ذات تكنولوجيا حديثة بإمكانها معالجة نفط الوقود الفائض عن الحاجة وتحويله إلى بنزين وديزل وهي منتجات يُصرف على استيرادها من الخارج مليارات الدولارات سنويا.

ثانيا : جولات التراخيص النفطية

اذا ما كان العراق راغبا في زيادة طاقته الانتاجية فإن فكرة الاستعانة بالشركات الأجنبية والتي تمتلك الاموال والخبرات الفنية والادارية اللازمة لتطوير الحقول العراقية له ما يبررها، وهي ضرورة ملحّة فرضتها معطيات بارزة في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فضلا عن الحاجة لعوائد مالية تتناسب وخطط الاستثمار من اجل تحقيق معدلات عالية للإنتاج في امد قصيرة. كما ان العقود صممت بشكل يمنح العراق السيطرة على عملية التنفيذ خلال مراحل العقد، وهذا ما لم يكن معروفا في عقود المشاركة بالإنتاج التي كانت سائدة قبل هذا الانموذج الاقتصادي الجديد والذي سمي بعقود الخدمة طويلة الأمد.علما بان الآليات التي وفرها العقد للسيطرة على الأداء مرتبطة بوجود عدة أدوار محلية لضبط الأداء وتنفيذ بنود العقد بادق تفاصيلها، وهي بحاجة إلى تظافر جميع الجهود والأفكار لتكون أدوات فاعلة لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه .

وتتسابق الشركات الأجنبية وعلى رأسها كبرى الشركات العالمية التي تم تأميم عملياتها في العراق خلال الفترة 1972 – 1975 من اجل اعادة سيطرتها على الجزء الأكبر منها.وتنفذ وزارة النفط خططها بالاعتماد على القوانين السائدة والتي صدرت منذ ستينات القرن الماضي وبدأ من القانون 80 لعام 1961 الا أنها تتغافل عن قاعدة اساسية حيث حصرت مجموعة القوانين تلك بوزارة النفط وشركة النفط الوطنية مسؤولية استثمار وتطوير النفط والغاز بشكل مباشر وفي حالة الحاجة لشراكة الأجنبي، فلا تتم الا بعد الرجوع الى السلطة التشريعية واصدار قانون خاص لكل حالة.

1- أهداف جولات التراخيص:

يمكن التطرق الى اهم اهداف جولات التراخيص وتتضمن مايلي :

1- تطوير القدرات الانتاجية للحقول النفطية القائمة وتوفير تكنولوجيات متطورة على اثر التخلف الواضح للصناعة النفطية بفعل سنوات العقوبات الاقتصادية والعزلة عن التطور التكنولوجي المتسارع الذي شهده العالم..
2- زيادة طاقة العراق الإنتاجية من النفط الخام من 2,43 مليون برميل يوميا عام 2009 الى(4) مليون برميل يوميا في نهاية السنة الثالثة (2013) من بدء عمليات التطوير باستخدام أساليب الإنتاج التقليدية ثم إلى (10) مليون برميل يوميا نهاية عام 2015 لتصل الى (12) مليون برميل يوميا نهاية عام 2017 (المشهداني،2011، ص:4)
3- ضمان استمرار تدفق النفط للأسواق العالمية التي لم تعد تحتمل أعباء إضافية قد تكون السبب بإنهيار الاقتصاد العالمي برمته، ذلك لأن حقول العراق هي الضمان الأكيد لتحقيق حالة التوازن بين العرض والطلب على النفط والغاز في الأسواق العالمية فيما لو تم تطويرها بأسرع وقت.
4- ان الشركات الفائزة في جولة التراخيص الأولى ملزمة بتشغيل عراقيين بما لا يقل عن 85% من العمالة الكلية، مع تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار سنويا لبرامج تدريب العاملين العراقيين

2 ـ النظرة العامة لجولات التراخيص النفطية:

باشرت وزارة النفط العراقية بجذب عدد من الشركات الأجنبية وبعدة خطوات لإنجاح صيغة عقود الخدمة طويلة الأجل (Long Term Risk Service Contracts- RSC) لا تقتصر فقط على الحقول المكتشفة وغير المطورة بل أنها تمثلت باعداد وثائق وصيغ العقود لتسهيل عملية الإحالة سبقتها دعوة الشركات النفطية العالمية بتقديم وثائقها وتقييماتها لغرض دراستها وتقييم وضعها المالي والقانوني وإمكانياتها الفنية، ووضعت في أولوياتها اكبر الحقول النفطية والتي بقيت مستمرة بالإنتاج على مدى عشرات السنين ولا زالت تحتوي على الجزء الأعظم من الأحتياطيات النفطية.

ويمكن التطرق الى اهم جولات التراخيص :

الجولة الاولى:سميت بجولة التأهيل جرت في عام 2008 وتم الاعلان عن الحقول النفطية المنتجة والمطورة في جولة التراخيص هذه في2009/6/30عن وتضم الحقول النفطية المعروضة للاستثمار وهي تمثل أهم واكبر تسعة حقول نفطية عملاقة وهي من الحقول فوق العملاقة التي تنتج من النفط منذ عشرات السنين وان انتاجها يشكل اكثر من90% من اجمالي الانتاج العراقي من النفط و تقدر احتياطاتها بحوالي نصف احتياطات العراق.(www.al-ghad.org) والتي ينتج منها النفط منذ ثلاثينات القرن الماضي، وتضم حقلي الرميلة (العمود الفقري لصناعة النفط العراقية وأكبر حقول العراق المنتجة) الشمالي والجنوبي وحقول كركوك، وحقول الزبير(البصرة)وحقول غرب القرنة (المرحلة الأولى)، وحقول ميسان الفكة، أبو غريب، بزركان، باي حسن، وحقلي عكاز والمنصورية الغازيين)

يوجد في هذه الحقول حوالي 45 مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد وبنسبة تعادل 39% من إجمالي الاحتياطي العراقي النفطي تنتج هذه الحقول حاليا نحو 2,250 مليون ب/ي وهو ما يعادل نحو 90% من إنتاج العراق الحالي من النفط الخام تؤمن نحو 90% من الإيرادات العامة. ويصل إنتاج هذه الحقول إلى 80% من الإنتاج الكلي للعراق. تنافست فيها 120 شركة عالمية تأهلت لدخول جولة التراخيص الأولى 35 شركة فازت أربعة منها ووقعت معها العقود هدفها هو تحقيق زيادة في إنتاج النفط العراقي بمعدل 1,5 مليون ب/ي خلال الخمس سنوات المقبلة، وستقوم الشركات الأجنبية بزيادة إنتاج الحقول التي حصلت على تطويرها بمعدل 10% خلال السنوات الثلاث الأولى فيما ستحقق الإنتاج المتفق عليه في السنوات التي تليها أي أن إنتاج العراق سيصبح نحو 4 مليون ب/ي بعد خمس سنوات أي في حدود عام 2015 فيما سيصل ذروة الإنتاج الذي ستضيفه هذه الشركات إلى الإنتاج الحالي بنحو 3,750 مليون ب/ي بعد نحو سبع سنوات وربما يكون ذلك في عام 2017 ومن ثم سيرتفع إنتاج النفط العراقي إلى نحو 5 مليون ب/ي في العام ذاته. فالاحتياطي النفطي المثبت لهذه الحقول يمثل أكثر من 50% من الاحتياطي النفطي العراقي (عبد الرضا، الحلفي، 2011، ص:6).

الجولة الثانية: ثم فتح باب التأهيل لهذه الجولةفي 2009/12/11.لتضم الحقول (غرب القرنة المرحلة 2، حقل مجنون، حقل حلفايا، حقل الغراف، حقل بدره، حقل القيارة، حقل نجمه)، وحقول شرقي بغداد – ديالى وحقول وسط الفرات تأهلت عشر شركات جديدة أصبحت 45 شركة عالمية تنافست في جولة التراخيص الثانية وعلى سبعة عقود. وستضيف هذه الجولة إلى إنتاج النفط العراقي نحو 4,750 مليون ب/ي في عام 2017 ومن ثم سيرتفع إنتاج النفط العراقي الى نحو(10) مليون ب/ي في العام ذاته. وبافتراض سعر(60) دولار للبرميل الواحد (بعد حسم عائد الخدمة للشركات وكلفة الاستخراج) (عبد الرضا، الحلفي،2011، ص:7).

ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن 11 مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست القادمة، و12 مليون برميل يوميا بعد إضافة مليون برميل إليها من الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني. وهذا يعني ان 75% من الاحتياطي النفطي في العراق قد شملته هاتين الجولتين .

الجولة الثالثة : في 20 تشرين الثاني 2010 اجرت وزارة النفط العراقية جولة تراخيص ثالثة لتطوير مجموعة اخرى من حقول الغاز غير المطورة، ويأتي ذلك ضمن العطاءات المطروحة لتطوير النفط والغاز العراقي وتأهيل صناعة الطاقة. وبهذا يرتفع عدد حقول النفط والغاز المحالة لهيئة الاستثمار الوطني إلى 15 حقلا، ثلاثة منها غازية. (حقل السيبة في البصرة والمنصورية في ديالى وعكاز في الانبار)

(المهيدي، 2010، ص:22) فازت ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية. وفاز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الانبار.

ويصدر العراق نفطه الخام من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج العربي، فضلا عن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وعن طريق الشاحنات الحوضية إلى الأردن، وينتج العراق حاليا نحو مليونين و500 ألف برميل من النفط الخام يوميا، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة 90% ، في حين تصدر النسبة المتبقية من نفط كركوك.وخلال النظر إلى الجداول رقم (2و4) الخاصة بجولتي التراخيص الأولى والثانية نجد أنها شملت تطوير حقول تزيد احتياطياتها عن 75 مليار برميل من قبل 11تحالف مكون من 16 شركة عالمية .

جدول (2) الحقول المنتجة المعروضة في جولة التراخيص النفطية الاولى

المشروع	اسم الشركة	توزيع الحصص بين الشركات	احتياطيات الحقل (مليار برميل)	ذروةالانتاج المستهدف	الطور الادنى	الطاقة الانتاجية الف ب/ي	عائد الخدمة دولار للبرميل الواحد
الرميلة	بريتش بتروليوم مؤسسة البترول الوطنية الصينية المؤسسة	%38 %37،	17,8	2,850 م0ب/ي	1,750	950	1,95
غرب القرنة1	شل الهولندية شركة اكسون موبيل	%20 %80،	8,7	1,325 م0ب/ي	600	300	1,90
الزبير	شركة غاز كوريا اوكسيدنتال بتروليوم شركة ايناي الايطالية	%19 %23 %33	4	1,1 م0ب/ي	400	300	2
مجموعة ميسان	شركة البترول التركية المحدودة الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري	%11 %64،	2,5	1.250 م0ب/ي	300	100	2

المصدر: مهند الشيخلي، جولات تراخيص النفط العراقية،:www.knol .Google. com

جدول (3) الحقول المستكشفة غير المطورة المعروضة في جولة التراخيص النفطية الثانية

ت	اسم الحقل	حجم الاحتياطي (مليار برميل)	الملاحظات
.1	غرب القرنة (المرحلة 2)	13	
.2	مجنون	12,6	
.3	الحلفاية	4,1	
.4	الغراف ، بدره	0,9 ، 0,1	
.6	نجمة	0,9	
.7	القيارة	0,8	
.8	شرقي بغداد	8,2	نفط تثقيل ،يقع في منطقة سكنية
.9	حقول النفط في ديالى	0,3	
.10	حقول نفط وسط الفرات (الكفل وغرب الكفل والمرجان)	0,6	

المصدر: مهند الشيخلي، جولات تراخيص النفط العراقية : www.knol .Google. com

جدول (4) الحقول المنتجة المعروضة في جولة التراخيص النفطية الثانية
المصدر: مهند الشيخلي، جولات تراخيص النفط العراقية : www.knol .Google. com

اسم الحقل	اسم الشركة	توزيع الحصص بين الشركات	احتياطيات الحقل (مليار برميل)	ذروة الانتاج المستهدف	عائد الخدمة دولار/ برميل	رسوم حق الاستكشاف مليون $
غرب القرنة المرحلة2	لوك اويل الروسية ستات لوكايل النرويجية	%85 %15	12.9	1,800	1.15	100
حقل مجنون	شل الهولندية البريطانية بتروناس الماليزية	%60 %40	12,6	1,800	1,39	150
حقل الحلفايا	CNPC الصينية توتال الفرنسية بتروناس الماليزية	%50 %25 %25	4,1	535	1,40	100
حقل الغراف	بتروناس الماليزية جابكس اليابانية	%60 %40	0.9	230	1,49	100
حقل بدره	كاز بروم الروسية تي بي التركية كوكاز الكورية بتروناس الماليزية	%40 %10 %30 %20	0,109	170	5,50	100
حقل القيارة	سنكولد الانغولية	%100	5,4	120	5	100
حقل نجمة	سنكولد الانغولية	%100	5,7	110	6.00	100

ثالثا- دور جولات التراخيص في تنمية الصناعة النفطية:

تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة تساهم في تمويل التنمية وذلك من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات والتي تعد معياراً مهماً في قياس جدوى هذه الاستثمارات ، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية (جميل ،2001،ص:53) ومن المعلوم ان الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي كمصدر بديل لتحقيق التنمية يؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج، وتصبح عملية التنمية مرهونة فيها برغبة المستثمر الاجنبي في تحديد واختيار أماكن الاستثمار وحجمه ونوعه هذا بحد ذاته من فعاليات السياسة الاقتصادية في البلد المضيف ، وكذلك يؤثر على استقلالية صانعي القرارات المحلية (ابو قحف،2003، ص:113).

ومن المعلوم ان قطاع النفط يرتبط بالتنمية من خلال استخدام النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية للاستهلاك المحلي من ناحية وعن طريق توفيره للعوائد المالية من جراء بيع الفائض منه (الصادرات) في الأسواق العالمية، وإنفاق العوائد في شتى المجالات الاقتصادية من ناحية أخرى،واصبح من الضروري التصميم من اجل بناء اقتصاد قوي قائم على التنوع الاقتصادي وبناء قاعدة اقتصادية تعزز أهمية مساهمة القطاعات الاقتصادية الحقيقية الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة الاختلالات الهيكلية وإيجاد الحلول المناسبة للقضاء على البطالة والفقر.

ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط بعد توقيع جولتي التراخيص الأولى والثانية وقد بدء الإنتاج بالزيادة فعلا فقد ارتفعت صادرات النفط الخام من 1950 إلف برميل يوميا في شهر كانون الأول لعام 2010 الى 2160 إلف برميل يوميا في شهر كانون الثاني من عام 2011 (المشهداني،2011، ص:14) ومن المتوقع ان يصل التصدير الى 2750 الف برميل نهاية العام 2011 وان اقل التوقعات تشير الى العوائد المتحققة خلال العشر سنوات القادمة ستصل الى تريليون ونصف دولار ويطمح العراق من خلال عقود الاستثمار التي وقعها عن طريق جولات التراخيص أن يزيد إنتاجه من النفط إلى 11 مليون برميل يوميا بحلول العام 2017وهذا سيؤدي زيادات الإيرادات النفطية المتحققة إلى أرقام كبيرة .

ولاهمية هذه الجولات يمكن التطرق الى دورها في تنمية الصناعة النفطية،والذي يعد نقطة مضيئة في تاريخ هذه الصناعة من حيث الاسعار والانتاج والتطوير ومحاولة اصلاح ماافسدته العقود الماضية ،فضلا عن ذلك ان هذه الطريقة تضع مسؤلية توفير الموارد المالية الاستثمارية المطلوبة على عاتق الشركات المتعاقدة من خلال آثاراً معينة ، وهذه الآثار ليس بالضرورة ان تكون كلها إيجابية أو سلبية ، بل أن هناك آثاراً إيجابية وآثاراً سلبية فاهم ايجابياتها اومزاياها كالاتي :

1- إنها عقود خدمة بأجور متدنية وليست عقود مشاركة بالإنتاج مما يسمح باستمرار السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية بملحقاتها المتعددة (عبد الرضا، الحلفي،2011، ص:2).
2- عدم اقتصار العقود على شركات الدول الكبرى، بل إن الشركات النفطية الآسيوية كان لها حضور فاعل وبارز، كالشركات الصينية والماليزية والكورية وكذلك الروسية، وهذا أعطى الجانب العراقي حرية المناورة، بالضغط للحصول على أفضل النتائج عند حصول المناقصات ذلك بجعله ذا قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.
3- اتصفت الطريقة التي تمت بها إدارة جولة التراخيص بكل مراحلها الوضوح لكل الإطراف وبدرجة عالية من الشفافية وهذا ماأكدته منظمة الشفافية الدولية.
4- زيادة فعالية مساهمة الجانب العراقي في إدارة العمليات النفطية وذلك بإنشاء شركات مشتركة بين شركات النفط الوطنية واتحاد شركات النفط الدولية المتعاقد معها لإدارة وتشغيل كل حقل من الحقول المتعاقد عليها من خلال تأسيس مجالس إدارة مشتركة، تبلغ حصة الشركات الوطنية فيها 25% من الانتاج وحصة اتحاد الشركات 75% من الانتاج، بعد استرداد كلف الاستثمار لضمان السيطرة على الانتاج وان تتولى الكوادر العراقية معظم المناصب القيادية.

5- ارتفاع بمستوى إنتاج النفط العراقي من معدله الحالي وهو بحدود 2.5 مليون برميل يوميا تقريبا والوصول إلى زيادة تصل عشرة ملايين برميل إضافي في السنوات الست أو السبع القادمة،وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة الزيادة في إنتاج وتصدير النفط .

6- يقوم اتحاد شركات النفط الدولية بتحمل نفقات التطوير والتشغيل كافة وتحمل هذه النفقات إلى الشركات الوطنية المحلية المتعاقدة معها.اي عدم استرداد الكلف اثناء مدة التاهيل وهو مفهوم ايجابي لانه يوفر سيولة نقدية للمستثمر تشجع على تطوير الحقل مع العلم بأن الشركات النفطية لا تحبذ مثل هذه العقود وخاصة تلك التي تكون فيها الاستثمارات كبيرة، لأن اسلوب استرداد الاستثمار يستغرق فترة طويلة كما انها لا تستفيد من الزيادة في أسعار النفط الخام.

7- تقوم الشركة بإدارة العمليات النفطية طيلة فترة العقد التي تتراوح ما بين 15 – 20 سنة قابلة للتمديد إلى خمس سنوات أخرى اختياريا في الجولة الأولى وفي الثانية يمكن التمديد إلى خمس سنوات أخرى كون الحقول التي شملتها الجولة الثانية حي حقول مكتشفة وغير مطورة في حين عقود الجولة الثانية كانت لحقول منتجة أصلا وبحاجة للتطوير لزيادة قدراتها الإنتاجية وتؤلف لجنة إدارة مشتركة بينهما لتنسيق ومتابعة الأمور المشتركة .

8- تستطيع الشركات استلام مستحقاتها المالية أما كميات من النفط المصدر او نقدا. بعد دفع رسوم حق الاستكشاف. اي انها تلتزام بأدنى إنفاق ممكن،من ضمنها 35% من حصتها التعويضية ضريبة للحكومة العراقية.

9- تدفع الشركات المتعاقدة رسم تدريب إجباري وقدره (50) مليون دولار سنويا الى وزارة النفط لغرض إعداد الكوادر المحلية وتهيئتها ، مما يوفر فرص العمل ينعكس إيجابا لتقليل معدل البطالة.

10- اذا لم يستطع المقاول الوصول الى الهدف الانتاجي المخطط له، والذي زايد عليه خلال عملية العطاء، ذلك يؤدي الى انخفاض الرسوم بالعقد.

11- محاولة التغيير من مسار الصناعة النفطية من خلال التكنولوجيا الحديثة والخبرات التي ستنقلها الشركات النفطية الأجنبية الى العراق، وهذا يساعد على تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى على النمو والتطور بتحسين المناخ الاستثماري استجابة للتطور الهائل الذي ستشهده الصناعة النفطية.

12-استغلال حقول الغاز المكتشفة وغير المطورة مما يسهم في زيادة انتاج الغاز الطبيعي الحر وزيادة إيرادات الدولة من هذا المصدر الحيوي غير المستغل (عبد الرضا ، الحلفي،2011، ص:5).

الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي كمصدر بديل لتحقيق التنمية يؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي على الخارج ، وتصبح عملية التنمية مرهونة فيها برغبة المستثمر الاجنبي في تحديد واختيار أماكن الاستثمار وحجمه ونوعه هذا بحد ذاته من فعاليات السياسة الاقتصادية في البلد المضيف ، وكذلك يؤثر على استقلالية صانعي القرارات المحلية.

مع كل هذا لا ينكر احد وجود بعض السلبيات في هذه العقود واهمها:

1- عقود الخدمة المعمول بها في صناعة النفط العالمية تتضمن إستئجار الشركة الاجنبية لتقديم خدمة معينة في إطار عقد مع الحكومة يلزم الشركة الاجنبية بإداء مهمة محددة وموصوفة بدقة خلال مدة محددة أقل من 20 سنة لقاء مبلغ معين، بيد أن عقود التراخيص النفطية في العراق تتراوح مدتها مابين 20-25 سنة (10) وتعطي للشركات الاجنبية حصصا مهمة من الانتاج النفطي علاوة على عائد الخدمة مثلا ستحصل شركة شل على 45% من انتاج حقل مجنون وستحصل شركة بتروناس الماليزية على 30% ،فيما لاتزيد حصة شركة نفط الجنوب عن 25% مما يجعل من هذه العقود عقود مشاركة وليس عقود للخدمة.

2- لم تخضع عقود التراخيص الى مصادقة البرلمان صلح [1]، وهذا يجعل من هذه العقود انها غير قانونية وقد تواجه الإلغاء أو الإيقاف من قبل حكومات أو برلمانات في المستقبل، وبشكل قد يعرض مصالح الشركات للمخاطر.

3- ان الحقول التي طرحت ضمن الجولة الاولى معظمها حقول مكتملة وبنسب عالية 80-90% مما يمنع الجهود الوطنية لتاهيل هذه الحقول وهذا سيضعف المكانة الاقتصادية للعراق ويعرض اقتصاده للخطر.علما بان شركات النفط الوطنية قد انفقت اموالا طائلة على شراء المكائن والمعدات والتي ستصبح بيد الشركات الاجنبية بموجب عقود التراخيص (عبد الرضا ، الحلفي،2011، ص:5).

4- هناك مادة قانونية في العقد تسمح بتغيير رسوم او اجور الخدمة بعد تصديق العقد من مجلس الوزراء وبالتالي يمكن للمقاول ان يقوم باضافات مهمة قبل تطوير المكامن غير المكتشفة وغير المطورة او المكامن المنتجة او استكشاف المكامن غير المكتشفة تحت عمق محدد وفقا لاتفاق بعد التصديق والتوقيع عليها . ويبدو ان تلك الاضافات سوف لن تدخل ضمن مجال تدقيق مجلس الوزراء، وبالتالي يكون المقاول عرضة للمنافسة لانه سيكون قد تم اختياره والعقد تم توقيعه، هذا يتيح لمقدم العطاء جعل عطائه ناجحا باجور خدمية منخفضة وغير واقعية اعتمادا على اتفاق ضمني مع بعض مسئولي الشركة الحكومية لزيادة اجور الخدمة لاحقا ، ذلك يفضي الى حالة من حالات الفساد.

5- الخشية من تحكم الشركات الأجنبية بالسوق النفطي أو الاقتصاد العراقي وبالتالي تأثيرها على صنع القرار السياسي في حال عدم وجود ضوابط قانونية تحدد وبشكل لا يقبل اللبس ولاالغموض عمل تلك الشركات ومدى نفاذ القوانين والأنظمة العراقية عليها أوخضوعها لسلطة القضاء العراقي.

6- يؤدي التطوير الى خلق نقاط اختناق كبيرة تتمثل بشحه العمالة الوطنية اللازمة لإدارة وتشغيل هذه الحقول ومن مختلف التخصصات اذ يستلزم ذلك توفير(150000) مائة وخمسون الف عامل في القطاع النفطي في حين ان المتوفر منها لا يزيد عن(30000) ثلاثون الف عامل (15)، وبذلك سوف يتم إحلال العمالة الأجنبية لسد النقص ونرى ذلك بوضح في تواجد مئات العمال الأجانب في مواقع العمل التي بوشر فيها في البصرة والعمارة. (المشهداني،2011، ص:11)

7- تتمتع الشركات المتعاقدة بعناصر ادارية متطورة وكفوءة تتشارك حسب العقد مع الشركة الوطنية العراقية والتي تعاني من انخفاض الكفاءة الادارية وندرتها بسبب هجرة العقول والخبرات العراقية، ونقص في تدريب وتطوير الملاكات الشابة الجديدة.

---

[1])- منذ كتابة الدستور العراقي في عام **2005** كانت السياسة النفطية العراقية تتلخص بوجوب بقاء الحقول المنتجة فعلاً بأيدٍ عراقية وأن الحقول الجديدة غير المتطورة فقط تمنح عقود تطويرها الى الشركات النفطية. و حتى مسودة قانون النفط – الذي كان موضوع جدل لأنه تخلّى عن اكثر من اللازم– كان يشترط "إدارة و تشغيل" الحقول المنتجة فعلاً من قبل شركة النفط الوطنية العراقية.www.al-ghad.org)

8- ان العديد من الآبار النفطية وآبار حقن الماء والمنشآت السطحية لم تؤخذ بنظر الاعتبار في معادلة احتساب الكلف واكتفت الوزارة بفرض 25% كحصة للشريك الحكومي في حين ان قيمة الموجودات عند احتسابها قد ترفع حصة العراق الى اكثر من 50%.

9- الاسلوب المتضمن في العقد يخلق اهتماما قويا من جانب الشريك الحكومي لاختيار اكثر المشاريع تكلفة لان هذه المشاريع تثمر اعلى سيولة نقدية للشريك ، وبما ان هذا الشريك لايساهم حقيقة في الاستثمار بالعملة الاجنبية ، وبالتالي ستكون المشاريع الاكثر تكلفة ربحية للشريك، ذلك بسبب الادارة ،لذا ينبغي اختيار الادارة النزيهة يكون انتمائها للوطن ، تكون قد اخذت على عاتقها المشاريع باحسن المواصفات وباقل كلفة ممكنة.

10- معظم الكوادر الفنية والهندسية في شركات نفط الجنوب ونفط الشمال ونفط ميسان وشركتي غاز الجنوب والشمال سيتم إلحاقهم ضمن الشركات الجديدة ولمدة تتراوح ما بين 15-25 سنة مما سيفرغ شركات النفط والغاز الوطنية من كوادرها البشرية ويضعف دورها في صناعة النفط العراقية.

11- تهالك منظومة الإنتاج والاستخراج وشبكات النقل الخاصة بالقطاع النفطي لتجاوز عمرها التشغيلي وبروز مشاكل التآكل ،فضلا عن قلة الطاقات الخزنية للنفط الخام والذي لا يتجاوز ايام معدودة، يتطلب تمويلا ضخما لإعادة أعمارها والتي قدرتها الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها السنوي لعام 2010 بـ 150 مليار دولار (16)، علاوة على عدم توافر الماء والكهرباء في اغلب مواقع العمل الذي سيؤدي الى زيادة كلف التشغيل . (المشهداني،2011، ص:11)

12- فترة استرداد تكاليف العقود(12,9,5) سنة فترة قليلة مقارنة بمدة العقد البالغة 20 سنة قابلة للتجديد خمس سنوات اضافية.

13- لا توجد هناك حاجة أساسية لتكوين احتياطي إنتاجي نفطي بواقع 2م/ي يوميا يستطيع ان يدخل بها العراق السوق النفطية العالمية او يخرج منها بهدف التأثير على الأسعار العالمية. لان هذا الإنتاج الفائض يحتاج إلى إدامة تكلف 300 دولار سنويا للبرميل الواحد بالأسعار الحالية. (زيني،2010، ص:110)

14- ضعف الطاقات التصديرية عبر منفذي الخليج العربي وجيهان التركي وصعوبة توسيعها في الأجل القريب ، إضافة إلى تقادم شبكات أنابيب نقل النفط الخام وعدم توفر أحواض التخزين بشكل كافي في مرافئ التصدير.(المزروعي، 2010 ، ص:65).

15- تقليص احجام واهمية شركات نفط الجنوب ونفط الشمال ونفط ميسان، مما يؤدي الى تفكيك وتفتيت الصناعة النفطية، ولا تزيد حصة هذه الشركات عن 25% من إنتاج العراق من النفط الخام.

16- لم تشمل عقود التراخيص الغاز المصاحب للنفط المستخرج وهو ما يؤدي الى حرق الغاز وإهدار ما يقارب 60% منه (عبد الرضا ، الحلفي،2011، ص:2).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- صممت العقود بشكل يمنح العراق سيطرة كاملة على عملية التنفيذ وفي كل مراحل العقد، وهذا ما لم يكن معروفا في عقود المشاركة بالإنتاج التي كانت سائدة قبل هذا النموذج الاقتصادي الجديد والذي سمي بعقود الخدمة طويلة الأمد.

2- غياب الأجهزة الحكومية والمؤسسات الكفوءة القادرة على إدارة الثروة النفطية مما يؤدي الى هدر المال العام وضياعه. هذا ولا تزال سوق المشتقات النفطية لتهريبها للخارج بعد الحرب على العراق ولغاية يومنا هذا بل وربما زادت معدلاتها بنسب كبيرة بعد إمكانية التمويه مع ما يستورد من مشتقات إلى الداخل، فضلا عن تفشي الفساد والرشوة بين العاملين في محطات التعبئة والمستودعات وكذلك المستهلكين الرئيسيين كمعامل الطابوق وغيرها، والتي لجأت إلى إعادة البيع بدلاً من استخدامه في مصانعها.

3- تتواجد في العراق أكثر من 80 حقلاً مكتشفاً، في حين أن الإنتاج قاصر على 15 حقل فقط.هذا يعني غياب مخاطرة مرحلة الاستكشافات وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الإنتاج.

4- البنية الإدارية الضعيفة لوزارة النفط وتفشي الفساد المالي والإداري مما يحول بينها وبين تشكيل هيكلية مناسبة للتطور المطلوب، وسيكون قيدا حاسما في ضياع وهدر العوائد المالية الضخمة التي تنتج عن تطوير الحقول وزيادة الإنتاج .

5- اضطراب الوضع الأمني وعدم الاستقرار في المحافظات المنتجة للنفط والتي تعيش أزمة أمنية مستمرة والتي حدث بعد سقوط النظام السابق، فتوقفت المصافي النفطية عن العمل بكامل طاقتها او بنصف طاقتها أحياناً، ادى ذلك الى نشوء حالة من العجز شبه الكامل للإمدادات النفطية من المشتقات، مما اضطر الحكومة الى الاعتماد على استيراد تلك المشتقات من دول الجوار.أن تلك الظروف لا يمكن مواجهتها إلاباستقرار امني ورؤية اقتصادية واضحة عن مستقبل الصناعة النفطية في العراق.

التوصيات

1. وضع خطة استراتيجية متكاملة للبنى التحتية للصناعة الاستخراجية تفي لاحتياجات العراق الحالية والمستقبلية، على أن تتماشى مع عمليات التطوير الجارية في الحقول بما يضمن استمرار العمليات الإنتاجية وعمليات التطوير في وقت واحد.
2. تشجيع المقاولين لتطوير مكامن اضافية وتشجيع عمليات الاستكشاف في مكامن جديدة وبعمق، والطريقة الصحيحة لفعل ذلك يكون بتقديم حوافز واضحة يمكن التنبوء بها ، وليس باجراء مفاوضات مستقبلية لايمكن تدقيقها وغير خاضعة للرقابة بعد ان يتم منح العقد.
3. التطلع الى إدارة سليمة لتحقيق أهداف العقود كاملة ولوقف الهدر، بل التفريط، بالاموال العامة .
4. أن تضمن الشركات تطبيق أفضل أنظمة السلامة للعاملين والسلامة العامة والصحة وحماية البيئة من الملوثات الصناعية الناتجة عن هذه الصناعة.
5. البحث عن قيم عمل جديدة وتكنولوجيا حديثة متطورة ونظم إدارة متطورة لإدارة الإنتاج وإدارة العقود وإدارة المشاريع، والعمل على تطوير الشركة الوطنية لإنتاج النفط وإعادة هيكلة وتأهيل الحقول والمنشآت النفطية بفصل قطاع الاستخراج تحت مظلة شركة النفط الوطنية والتي تطوير الحقول. فضلا عن تطوير الكوادر الوطنية للوصول بها للمستوى العالمي، وهذه المهمات وغيرها لن نستطيع الوصول إليها بسهولة من دون اللجوء للاستثمار الأجنبي من قبل شركات مؤهلة تأهيل عالي. لذا ينبغي بناء نظام أنتاجي جديد مواز لتطوير حقول جديدة مع استخدام أدارة فنية ماهرة لزيادة الإنتاج في الحقول القديمة مثل كركوك ، والرميلة (الآبار الخاضعة لنفط الجنوب.
6. أن قانون الاستثمار رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٦ في المادة (23) يمنع الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز فيجب العمل على مناقشة قانون استثمار النفط والغاز بصورة جدية من قبل لجان مهنية ومختصة وذلك لعدم التفريط بثروة العراق النفطية، علما بان هذه التراخيص تمت من دون غطاء قانوني، فلا وجود لقانون النفط والغاز، وطرح القانون للتصويت في البرلمان في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة التعديل القانوني المناسب لذلك.مع وإبعاد الصناعة النفطية عن التأثيرات والضغوط السياسية.
7. التأكيد على كون العقود التي تبرم مع الشركات هي عقود خدمة وليست عقود استثمار، الأمر الذي يفرض سيطرة الحكومة العراقية في مراقبة الشركات المنتجة والمستثمرة وإنهاء عقودها في حال الإخلال أو عدم الالتزام بما تم الاتفاق عليه.
8. تأسيس شركة النفط الوطنية كشركة قابضة تدخل في اتفاقيات اتحادية بخصوص العمليات النفطية.مع تهيئة كوادر وطنية يعطى لها حق الأولوية في العمل مع الشركات المنتجة، من أجل تطوير خبراتها وتوفير الفرص لها بدلاً من العمالة الأجنبية.

المصادر

1. أبو الفضل، محمد ، 1997 ، (الحوافز الممنوحة للاستثمار الخارجي المباشر في المملكة المغربية) ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مدينة الحمامات ، تونس.
2. أبو قحف، عبد السلام، 2005، (إدارة الأعمال الدولية) الدار الجامعة ، الإسكندرية ، مصر.
3. أبو قحف، عبد السلام ، 2003 ، (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
4. ادارة معلومات الطاقة، 2009، (نفط العراق الانتاج والتصدير والاستهلاك)، مجموعة بحوث ومقالات مترجمة.
5. الجميلي ، عاطف محمد 2009، (اندماج الشركات البترولية العالمية واثرها على الصناعات البترولية العربية)، النفط والتعاون العربي، الكويت.
6. خضير، سمير جاسم ، 2006، (حقائق ، مجلة نفطنا) ، أعلام شركة نفط الجنوب ، العدد (20)، بغداد، العراق.
7. الدجيلي، مصعب حسن، 1989، (أسلوب تقويم المشروعات النفطية)، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 54 .
8. الدوري د.احمد، 2010، (دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2000م) ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، العراق .
9. روبرت م. يونكمان، 1990، (اقتصاديات استكشاف البترول وإنتاجه من التكوينات العميقة)، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد السادس عشر ، العدد التاسع والخمسون.
10. زيني د. محمد علي ، 2010، (دولة القانون وتبديد اموال الشعب العراقي في اتفاقيات النفط)، مجلة المستقبل العربي العدد377، تموز.
11. سعيد ، محمد السيد، 1986، (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) سلسلة عالم المعرفة ، رقم (107) ، الكويت.
12. سعيد، محمد السيد، 1978 (الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر.
13. ضياء المرعب، إقرار جولة التراخيص الأولى، معلومات متاحة على الموقع الالكتروني ليسار الغد www.al-ghad.org
14. عباس، صلاح ، 2005، (العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي) مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر.
15. عبد الحميد ، عبد المطلب،2006، (العولمة الاقتصادية / منظماتها ـ شركاتها ـ تداعياتها) الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
16. عبد الحميد ، عبد المطلب ، 2006،(العولمة الاقتصادية : منظماتها ـ شركاتها ـ تداعياتها) الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.
17. عبد العالي ، امجد صباح، 2007، (عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج) ، مجلة الحكمة ، العدد 44، بغداد، العراق .
18. عبد الرضا ، أ.د .نبيل جعفر الحلفي ,أ.م.د. عبد الجبار عبود،2011، اهمية جولات التراخيص في السياسة النفطية العراقية، جريدة المنارة، العدد 815، العراق.

19. عجمي د. هيل،2001، تدفق الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وأثارها المتوقعة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 8، العدد 28، العراق.
20. كوين د .عبد الكاظم محسن ،2001 ، العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، المؤتمر العلمي الثاني حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة أربد الأهلية،الاردن.
21. مبروك، نزيه عبد المقصود ، 2007 ،(الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية) دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر.
22. المزروعي ، مثنى مشعان، 2010، (الاهمية الستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الامريكية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 376 حزيران 2010.
23. المشهداني، د.عبد الرحمن نجم ،2011 (جولات التراخيص النفطية وأثرها على الاقتصاد العراقي) الجامعة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، العراق.
24. مهند الشيخلي، جولات تراخيص النفط العراقية : www.knol .Google. com
25. المهيدي، كامل، 2010، (قراءة في جولة التراخيص الثالثة، مجلة الحوار، معهد التقدم للسياسات الانمائية)، العدد22، بغداد، العراق .
26. موسى ، حسن فضالة، 2009 ، (نظرة في قانون مشروع النفط والغاز) ، مجلة المستقبل العراقي ، عدد17، بغداد، العراق.
27. Hussien ALasrag , 2005 , (foreign Direct Investment Development policies in the Arab countries) M PRA , No. 83 .
28. Kalpana Kochhar ,Sam Ouliaris ,Hossein Samiei , What Hinders Investment In The Oil Sector .
29. UNCTAD ,1998(world Investment Report 1998 , Trends and Determinants) . U . N , New York and Geneva .
30. UNCTAD, 1998 (world Investment Report 1998 , Trends and Determinants) . U . N , New York and Geneva .
31. www.ahewar.org/debat/show.art.asp